الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATIO

مفهوم الانتقال المناخي العادل في السياق اللبناني

مفهوم الانتقال المناخي العادل
في السياق اللبناني

1. يُقصد بالانتقال المناخي العادل (Just Climate Transition)

التحوّل إلى اقتصاد منخفض الكربون بطريقة تراعي مبادئ العدالة الاجتماعية وعدم ترك أي فئة متأخرة وراء الركب . أي أن عملية مكافحة تغيّر المناخ يجب أن تتم بشكل منصف وشامل للجميع، فتوفّر فرص عمل لائقة وتحمي الفئات الضعيفة من تبعات التحوّل الأخضر . يرتبط هذا المفهوم بمبدأ العدالة المناخية، الذي يؤكد أن من ساهموا أقل في التسبب بالأزمة المناخية يجب ألا يتحملوا العبء الأكبر من حلولها. وبالنسبة للبنان، حيث تتفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، تكتسب العدالة في التحوّل المناخي بعدًا حيويًا. يشهد لبنان بالفعل مظاهر انتقال غير عادل؛ فعلى سبيل المثال، خلال أزمة الكهرباء اضطرت الأسر الميسورة لتركيب ألواح شمسية خاصة، بينما بقيت الأسر الأقل دخلًا تغرق في الظلام . هكذا عزّزت الأزمة فجوة العدالة بدل ردمها. لذلك، يتطلّب الانتقال المناخي العادل في لبنان التركيز على حماية حقوق العمال والفقراء وإشراك المجتمعات المحلية في رسم سياسات المناخ، لضمان توزيع متساوٍ لفوائد التحوّل وأعبائه . وتُعرّف منظمة العمل الدولية هذا التحوّل العادل بأنه تحويل الاقتصاد نحو اقتصاد أخضر بطريقة عادلة وشاملة تخلق فرص عمل لائقة وتترك «لا أحد خلف الركب» وهي رؤية ينبغي أن توجه الجهود المناخية في لبنان لضمان ربط العدالة البيئية بالعدالة الاجتماعية.

2. مصادر تمويل الانتقال المناخي العادل في لبنان

يمرّ لبنان بأزمة مالية خانقة حدّت بشدة من قدرته على تمويل مشاريع المناخ محليًا . ومع ذلك، تتنوع مصادر التمويل المتاحة للانتقال المناخي العادل بين مصادر محلية ودولية وأهلية وخاصة. فيما يلي استعراض شامل لأبرز هذه المصادر:

2.1 التمويل المحلي (الوطني)

يشمل التمويل المحلي للمناخ موارد موازنة الدولة والمؤسسات العامة والبلديات:

- موازنة الدولة والوزارات: تاريخيًا، خصصت الحكومة اللبنانية ميزانيات محدودة جدًا للعمل البيئي والمناخي. وقد تفاقم هذا الوضع بعد انهيار العملة وتدهور المالية العامة، مما جعل الإنفاق على مشاريع المناخ والتنمية المستدامة بالغ الضآلة . على سبيل المثال، تُظهر البيانات أن ميزانية وزارة البيئة لا تزال صغيرة جدًا كنسبة من الموازنة العامة، وتُستخدم أساسًا لدعم مشاريع مثل إدارة النفايات بالتعاون مع البلديات . هذا الواقع يعني أن الدولة اللبنانية تعتمد بشكل شبه كامل على التمويل الخارجي في تنفيذ خطط المناخ.

- البلديات والصناديق المحلية: البلديات واتحاداتها تساهم ضمن إمكانياتها المحدودة في مشاريع مناخية على المستوى المحلي، كتركيب إنارة موفرة للطاقة أو إنشاء محطات شمسية صغيرة لضخ المياه. وقد برزت بعض المبادرات بدعم جزئي من الدولة، مثل رصد مبلغ (على قلّته) لمشاريع بيئية مشتركة بين وزارة البيئة والبلديات يتعلق بعضها بإدارة النفايات والطاقة . بالإضافة، هناك صناديق وهيئات محلية (مثل مجلس الإنماءوالإعمار أو الصندوق الوطني للبيئة إن وجد) قد تُخصص موارد لمشاريع المناخ، لكن غالبًا ما تكون هذه الموارد إما محدودة جدًا أو تعتمد بدورها على قروض ومنح خارجية.

- مساهمات الوزارات القطاعية: بعض الوزارات كوزارة الطاقة والمياه ووزارة الزراعة قد تدرج بنودًا في خططها الاستثمارية لمشاريع خضراء (مثلاً تركيب ألواح شمسية لمحطات ضخ المياه، أو برامج للزراعة الذكية مناخيًا). لكن تنفيذ هذه المشاريع يتوقف في الغالب على توفر تمويل دولي أو قروض ميسّرة بدلًا من تمويل خزينة الدولة.

- المصرف المركزي والمصارف المحلية: قام مصرف لبنان تاريخيًا بدور في تمويل مشاريع الطاقة النظيفة عبر آليات خاصة. أبرز مثال هو مبادرة "نييرا" (NEEREA) التي أُطلقت عام 2010، وهي آلية تمويل وطني توفر قروضًا مدعومة الفائدة عبر المصارف المحلية لمشاريع كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة . أتاحت هذه الآلية للقطاع الخاص الحصول على قروض ميسّرة طويلة الأجل (بفائدة منخفضة ~0.6% وفترة سداد حتى 14 سنة) لتنفيذ مشاريع خضراء . وقد موّلت نييرا مئات المشاريع خلال العقد الماضي وساهمت في زيادة الاستثمارات الخضراء. لكن بعد انهيار 2019،

توقفت التمويلات الجديدة عبر نيبرا بسبب عجز مصرف لبنان عن توفير السيولة والدعم السابق، مما شلّ قدرتها التمويلية بشكل كبير . يشير تقرير أممي حديث إلى ضرورة إعادة رسملة آليات مثل نيبرا كأولوية لتعزيز قدرة لبنان على زيادة الطاقة المتجددة .

- مبادرات تشريعية حديثة: سعت السلطات حديثًا لاستحداث أدوات دعم محلية للانتقال الأخضر. فمثلًا، يجري العمل على تطبيق قانون الطاقة المتجددة الموزعة المُقر عام 2022 لتعزيز إنتاج الكهرباء المتجددة لامركزيًا . كما يتم مناقشة مشروع قانون كفاءةالطاقة الذي يهدف لتحفيز الاستثمارات في توفير الطاقة . هذه التشريعات قد تفتح المجال لبرامج تمويل محلية جديدة (كحوافز ضريبية أو صناديق دعم) إذا أقرت وتوفرت لها تمويلات. لكن نجاحها يبقى مرهونًا بتحسن مالية الدولة أو توافر دعم خارجي لتنفيذها.

باختصار، يبقى التمويل المحلي في لبنان محدودًا جدًا بفعل الأزمة الاقتصادية وضعف الموازنة. وتعتمد معظم الجهود المناخية المحلية إما على مبادرات فردية (كاستثمار المواطنين القادرين في الألواح الشمسية من مالهم الخاص) أو على تعاون مع جهات مانحة. لذا يُشكّل التمويل الدولي ركيزة أساسية لتعويض النقص المحلي ودفع الانتقال المناخي قدمًا.

2.2 التمويل الدولي (منح وقروض خارجية)

نظرًا لشُح الموارد المحلية، اعتمد لبنان بشكل كبير على التمويل الدولي لمبادرات المناخ والتحوّل العادل. وتشمل هذه المصادر:

- المنح والقروض من المؤسسات الدولية: حصل لبنان على دعم من صناديق مناخية عالمية كبنك الدولي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي. على سبيل المثال، أعلن البنك الدولي عام 2023 عن إطار تمويلي عاجل بقيمة 770 مليون دولار (على المدى القصير -2024 2026) لدعم استثمارات ضرورية في قطاعات الطاقة والمياه والنقل وإدارة النفايات بهدف تقوية الصمود المناخي . كذلك، يقدم البنك الدولي ومؤسسات كالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) قروضًا ميسرة لمشاريع الطاقة المتجددة والنقل المستدام عند توافر شروط الإصلاح والاستقرار.

- صندوق المناخ الأخضر (GCF) والصناديق المناخية المتخصصة: يطالب لبنان بزيادة حصته من موارد صندوق المناخ الأخضر لدعم مشاريعه المناخية . بالفعل قدم صندوق المناخ الأخضر تمويلات تحضيرية للبنان، مثل منحة لتعزيز مرونة الموارد المائية في البلديات (برنامج جاهزية بقيمة 300 ألف دولار عام 2023) . كما يعمل لبنان على تحضير برنامج قطري شامل مع صندوق المناخ الأخضر يتضمن مشروعات مقترحة في الطاقة والزراعة والمياه . بالإضافة لذلك، أُنشئ مؤخرًا صندوق دولي للخسائر والأضرار في إطار الأمم المتحدة (نتيجة مخرجات قمّة COP27 لعام 2022)، ويطالب لبنان بالاستفادة منه لتعويض الخسائر الناجمة عن الكوارث المناخية ودعم التعافي .

- الاتحاد الأوروبي (EU) وشركاء مانحون: يساهم الاتحاد الأوروبي بتمويل مباشر وغير مباشر لمشاريع المناخ في لبنان. فمثلاً، موّل صندوق "مدد" الأوروبي عدّة مشاريع لتعزيز صمود البلديات والمجتمعات في مواجهة أزمات اللجوء والتغيّر المناخي . وفي 2022، قدّم الاتحاد عبر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) منحة بقيمة 3.7 مليون يورو لدعم استخدام الطاقة الشمسية في القطاع الصناعي اللبناني – مما يساعد المصانع على خفض كلفة الطاقة وتقليل الانبعاثات. كذلك ترصد البرامج الأوروبية مبالغ لحماية الغابات والتنوّع الحيوي في لبنان ضمن سياسات الجوار الأوروبية الداعمة للاستدامة البيئية. كما أن الو كالة الفرنسية للتنمية (AFD) والتعاون الألماني (GIZ) وغيرهما من المانحين الثنائيين موّلوا مشاريع كتعزيز كفاءة الطاقة في المباني العامة وتحديث شبكات المياه والزراعة الذكية مناخيًا. هذه المساهمات تأتي غالبًا في صورة منح أو قروض ميسّرة طويلة الأجل.

- الأمم المتحدة وبرامجها المناخية: يلعب برنامج ال أمم المتحدة الإنمائي (UNDP)دورًا محوريًا في حشد الدعم الدولي للمناخ في لبنان. فمنذ 1999 يدعم البرنامج مشاريع وطنية للطاقة المتجددة والتكيّف . أحدث مبادراته "الوعد المناخي 2.0" الممولة من الحكومة الألمانية، والتي أثمرت عن إنشاء مرفق الاستثمار الأخضر للبنان (LGIF) عام 2024 . كما تدعم منظمات أممية أخرى كبرنامج الأغذية العالمي (WFP) ومنظمة الغذاء والزراعة (FAO) مشاريع للزراعة المقاومة للمناخ، ويدعم برنامج الأمم المتحدةللمستو طنات البشرية (UN–Habitat) تخطيط مدن مستدامة.

وتُدار كثير من المنح الدولية عبر منظمات الأمم المتحدة لضمان الشفافية والفعالية في الصرف.

- البنوك التنموية والصناديق العربية: حصل لبنان أيضًا على تمويل من مؤسسات كالصندوق العربي للتنمي ة الاقتصادية والاجتماعية والبنك الإسلامي للتنمية لتنفيذ مشاريع بنى تحتية بعضها ذو بعد مناخي (مثل مشاريع الصرف الصحي ومعالجة المياه التي تدعم التكيف مع شح الموارد المائية).

- التعاون الثنائي (المساعدات الحكومية): تشمل دعم حكومات مانحة بشكل مباشر.مثال ذلك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) التي موّلت مشاريع الطاقة الشمسية للبلديات والمستشفيات، والحكومة الألمانية التي مولت مشاريع إعادة تأهيل الغابات وتشجيرها (للحد من انجراف التربة والفيضانات)، والحكومة الكندية والبريطانية في دعم مبادرات اقتصاد دائري وإدارة نفايات. هذه المساعدات تأتي كهبات تقنية أو مالية موجهة لأهداف مناخية واجتماعية معًا.

- المؤسسات المالية الدولية الأخرى: مثل البنك الأ وروبي للاستثمار (EIB) الذي أعرب عن اهتمام بتمويل باصات نقل عام حديثة في بيروت للحد من التلوث، ومؤسسات كمرفق البيئة العالمي (GEF) الذي موّل مشروعًا في الماضي لحماية التنوع البيولوجي الساحلي.

بشكل عام، يمكن القول إن معظم تمويل العمل المناخي في لبنان منذ 2010 أتى من مصادر دولية. لكن يُلاحظ أن هذه التمويلات مشروطة أحيانًا بإصلاحات أو هياكل تنفيذية معينة . وقد انتقد خبراء أن الاعتماد على أموال المانحين جعل الكثير من المشاريع مدفوعة بأولويات الممولين أكثر من كونها نابعة من احتياجات القاعدة الشعبية . فعادةً ما تركّز الجهات المانحة على مشاريع قصيرة الأجل وملموسة (كتركيب تجهيزات تقنية) بدلاً من دعم تغييرات جذرية طويلة الأمد . ومع ذلك، يبقى هذا التمويل الدولي شريان الحياة الأساس لدفع الانتقال المناخي في لبنان، خصوصًا في ظل عجز الدولة ماليًا.

2.3 التمويل غير الحكومي والأهلي

إلى جانب الحكومات والجهات الرسمية، تلعب منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية دورًا مهمًا في تمويل وتنفيذ مبادرات مناخية، بما يمكن تسميته التمويل الأهلي أو غير الحكومي. من أبرز ملامحه:

- دور المنظمات غير الحكومية المحلية: في السنوات الأخيرة نشأت عشرات الجمعيات والمبادرات اللبنانية العاملة في مجالات البيئة والمناخ والتنمية المستدامة. هذه المنظمات تعتمد في تمويل أنشطتها على مزيج من المنح الخارجية والتبرعات المحلية. مثلًا، قامت جمعيات محلية بحملات تشجير واسعة في أحراج عكار والجنوب بتمويل منح أوروبية ودولية، وأخرى ركّبت أنظمة طاقة شمسية في مدارس ومستشفيات بدعم سفارات وجهات خيرية. كثيرًا ما تتنافس هذه المنظمات فيما بينها على المنح المحدودة، مما يخلق نوعًا من العمل في جزر منعزلة بدل التنسيق . كما تميل الجهات المانحة لمنح الأفضلية للمنظمات الأكبر خبرة، مما يصعّب حصول الجمعيات الناشئة الصغيرة (خصوصًا في المناطق الريفية المهمشة) على التمويل .

- مساهمات الجمعيات الدولية: العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية تنشط في لبنان وتنفذ مشاريع بيئية ومناخية. مثلًا، تدير منظمة أوكسفام وبرنامج كرتاسالسويسري مشاريع لدعم المزارعين بتقنيات الري الموفّر للمياه والبذار المحسّنة لمقاومة تغيّر المناخ. وتعمل الصليب الأحمر الدولي وجمعيات الإغاثة على إدخال اعتبارات المناخ في برامجها (كإنشاء بنى تحتية مقاومة للفيضانات في مخيمات اللاجئين). هذه المنظمات غالبًا ما تجلب تمويلاً خارجيًا مخصصًا للبنان عبر مانحين في بلدانها الأصلية.

- التمويل المجتمعي (Crowdfunding) والتبرعات: بدأ بعض النشطاء والمجموعات الشعبية باستخدام وسائل التمويل المجتمعي لجمع أموال لمشاريع خضراء. على سبيل المثال، شهدنا حملات محلية عبر الإنترنت لجمع تبرعات لتركيب ألواح شمسية في قرى نائية لضخ مياه الشرب، أو لشراء مستلزمات زراعية مستدامة لصغار المزارعين. ورغم أن هذه الجهود محدودة النطاق، إلا أنها توفر سبل تمويل بديلة وتعكس التزامًا شعبيًا بالحلول المناخية . كذلك يساهم عدد من رجال الأعمال الخيّرين والمغتربين في تمويل مبادرات بيئية في بلداتهم (مثل مشاريع إدارة نفايات محلية أو حماية أحراج).

- المشاريع المموّلة خارج الجهاز الحكومي: هناك مشاريع يديرها المجتمع المدني مباشرةً بعيدًا عن القنوات الحكومية. مثلًا مشروع "مرصد البيئة" في طرابلس هو مبادرة أهلية لمراقبة نوعية الهواء وتلوّث المياه بتمويل مشترك من مؤسسة محلية وخارجية. أيضًا مشروع "حماية أرز الشوف" تم تنفيذه عبر جمعية المحمية بالشراكة مع مانحين دوليين بدون المرور بالوزارات. هذه الأمثلة تظهر كيف يساهم القطاع الأهلي في سد الثغرات، حيث يفتقد الناس الثقة أحيانًا بقدرة مؤسسات الدولة على إيصال التمويل إلى مستحقيه .

- العوائق التي تواجه التمويل الأهلي: رغم أهمية دور المجتمع المدني، فهو يواجه تحديات مالية وإدارية. فالكثير من المنح تكون قصيرة الأمد ومرتبطة بمشاريع محددة، مما يصعّب ديمومة المبادرات . كذلك تفتقر المنظمات المحلية الصغيرة إلى التمويل التشغيلي الأساسي الذي يضمن استمراريتها . لذا هناك دعوات للمانحين لتخصيص جزء من أموالهم كدعم مؤسسي طويل المدى لهذه الجهات . كما أن غياب التنسيق بين عشرات الجهات الفاعلة قد يؤدي إلى تداخل المشاريع أو هدر الموارد، مما يتطلب شفافية أكبر ونشرًا واسعًا للمعلومات حول من يمول ماذا في مجال المناخ .

عمومًا، يلعب المجتمع المدني في لبنان دور المحفّز والضامن للعدالة في تمويل المناخ، عبر حرصه على وصول المساعدات لمستحقيها وعدم ضياعها في دهاليز البيروقراطية أو الفساد. وقد نجح في كثير من الأحيان في تنفيذ نماذج محلية ناجحة قابلة للتكرار على نطاق أوسع عندما يتوفر التمويل.

2.4 التمويل الخاص (القطاع الخاص والشراكات)

يتزايد اهتمام القطاع الخاص اللبناني بالاستثمار في الاقتصاد الأخضر، سواء بدافع المسؤولية الاجتماعية أو بحثًا عن فرص ربح جديدة. ومن أوجه التمويل الخاص للمناخ:

- استثمارات الشركات والمؤسسات المالية المحلية: بدأت بعض الشركات الكبرى إدماج معايير الاستدامة في عملياتها، ما قادها لاستثمار أموالها في مشاريع صديقة للمناخ. مثلًا، شركات صناعية عديدة ركبت أنظمة طاقة شمسية فوق مصانعها لتخفيض فاتورة المولدات وخفض الانبعاثات، بتمويل ذاتي أو بقروض مصرفية. كذلك أطلقت بعض المصارف التجارية اللبنانية قبل الأزمة برامج قروض خضراء لزبائنها (كقروض تمويل سخانات المياه الشمسية والسيارات الكهربائية) مدعومة بفوائد مخفّضة. وعلى الرغم من تعثّر المصارف مؤخرًا، لا يزال لدى بعضها اهتمام مبدئي بتمويل مشاريع الطاقة المتجددة حال توافر الضمانات، خاصة مع ارتفاع جدواها الاقتصادية بفعل كلفة الفيول الباهظة.

- الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP): نظراً لضعف قدرة الحكومة على الاستثمار، جرى الدفع نحو إشراك القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية الخضراء من خلال نماذج الشراكة. في قطاع الطاقة مثلًا، طُرحت منذ 2017 مناقصة لإنشاء مزارع للطاقة الشمسية بقدرة 180 ميغاواط عبر اتفاقيات شراء طاقة طويلة الأجل مع شركة الكهرباء (EDL)، بحيث تمول الشركات الخاصة بناء وتشغيل المحطات مقابل بيع الكهرباء بسعر متفق عليه . بالفعل تأهلت 12 شركة وفازت بعقود مبدئية عام 2022، كان يفترض أن تُمول هذه الشركات المشاريع من أموالها ومن قروض بنكية خلال سنة . غير أن الأزمة المالية وغياب الضمانات أخّر تأمين التمويل اللازم، فلا تزال تلك الشركات تكافح لإغلاق حزمة التمويل للمباشرة بالتنفيذ . وبرغم ذلك، يبرز هذا النموذج بوصفه آلية PPP واعدة: فالهدف توفير كهرباء شمسية للمستهلكين بأسعار أقل من تعرفة الشبكة الحالية ودون أن تتكلف الدولة شيئًا . وإذا نجح، قد يطبّق مثله في قطاعات كالنقل العام (عبر إشراك شركات في تشغيل الحافلات الكهربائية) وإدارة النفايات (شراكات لمصانع تدوير).

- رأس المال الاستثماري والمبادرات الخضراء: ظهرت في السوق اللبنانية مؤخرًا صناديق استثمارية خاصة تستهدف ريادة الأعمال الخضراء. على سبيل المثال، بعض حاضنات الأعمال تقدم تمويلًا أوليًا للشركات الناشئة في مجالات الطاقة النظيفة وإعادة التدوير والزراعة المستدامة. كذلك فإن مرفق الاستثمار الأخضر للبنان (LGIF) الذي أُطلق في 2024 يمثل شراكة مبتكرة تجمع بين وزارة البيئة وشركة سيدر أوكسيجين الاستثمارية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . هذا المرفق عبارة عن صندوق استثماري مختلط يهدف لحشد رساميل من مؤسسات تمويل إنمائي ومستثمرين خاصين ومنح ومساعدات في آن

واحد . يتميّز بأن إدارته مستقلة ومحترفة (مسجّل في لوكسمبورغ) ويركز على ستة قطاعات أساسية: الطاقة المتجددة، النقل المستدام، إدارة النفايات الصلبة، معالجة مياه الصرف، الزراعة المستدامة، وحماية الغابات . يسعى هذا الصندوق إلى جذب استثمارات خاصة مقابل عوائد (أي ليس مجرد منح) عبر توجيهها لمشاريع خضراء مجدية تجاريًا، مع الأخذ بالاعتبار الأثر الاجتماعي لضمان انتقال عادل إلى جانب التحول الأخضر . وبحسب تصريحات القائمين عليه، يعتمد الصندوق هيكل تمويل ممزوج (Blended Finance) يجمع بين أموال مانحين وضمانات تنموية وأموال مستثمرين لتحقيق أثر أقصى وتقليل المخاطر . يُنظر إلى هذا النموذج بوصفه الأول من نوعه عربيًا، وقد يكون حجر الزاوية لجذب استثمارات المناخ إلى لبنان في ظل شُح التمويل العام . لا سيما وأن 92% من الهبات الدولية المقدمة للبنان بين 1997 و2022 صُرفت دون رقابة كافية بحسب تقرير رسمي حديث ، ما يجعل المستثمرين يترددون؛ فجاء تأسيس صندوق بإدارة خاصة ومعايير شفافة محاولةً لاستعادة الثقة وجذب التمويل الخاص للمناخ.

- المصارف الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر: قد يبدي بعض المستثمرين الإقليميين اهتمامًا بالمشاريع الخضراء في لبنان إذا استقرت الأوضاع. فمثلًا، أفادت تقارير بأن شركة توتال إنرجي الفرنسية مع مستثمرين قطريين تدرس الاستحواذ على تراخيص بناء بعض محطات الطاقة الشمسية ضمن المشروع المذكور. كذلك يُحتمل في المستقبل أن تدخل شركات الطاقة المتجددة الدولية للاستثمار في مزارع الرياح أو الشمس في مناطق لبنان الواعدة (كعكار والجنوب) من خلال ترتيبات تمويلية مباشرة أو عبر سندات خضراء دولية إذا تحسنت التصنيفات الائتمانية.

- المسؤولية المجتمعية للشركات (CSR): بعض الشركات الكبرى تخصص جزءًا من أرباحها لمبادرات مجتمعية خضراء. فعلى سبيل المثال، موّلت شركة خاصة مؤخراً مشروعًا لتزويد إحدى القرى بأنظمة إنارة شمسية للشوارع كجزء من التزامها الاجتماعي . هذه المساهمات رغم صغرها، تساهم في تمويل مبادرات عادلة (كتركيب الإنارة في قرى محرومة) وتكمل الجهود الرسمية.

بالخلاصة، يُعتبَر القطاع الخاص شريكًا ضروريًا في تمويل الانتقال المناخي العادل في لبنان، نظرًا لقدرة هذه القطاعات على تعبئة رؤوس الأموال والخبرات. ومع إنشاء أدوات تمويلية جديدة كالصندوق الأخضر وتطوير أطر تنظيمية محفّزة (كإعفاءات ضريبية أو عقود شراء للطاقة بأسعار مجزية)، يُؤمَل أن يزيد انخراط رأس المال الخاص في تمويل الحلول المناخية مستقبلًا.

3. آليات وأدوات التمويل المستخدمة

تتنوع الآليات المالية التي يجري توظيفها لتعبئة الموارد من أجل مشاريع التحوّل المناخي العادل في لبنان. من أبرز هذه الأدوات:

- القروض الميسّرة (Concessional Loans): وهي قروض بفوائد منخفضة وفترات سماح وسداد طويلة تقدمها جهات دولية (كالبنك الدولي والصناديق التنموية) أو محليًا عبر دعم من المصرف المركزي. مثلًا، اتفاقيات القروض الميسرة من البنك الدولي لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة أو النقل العام تأتي بشروط مريحة تتناسب مع وضع لبنان المثقل بالديون. كذلك وفر برنامج نييرا (NEEREA) المحلي قروضًا بفائدة شبه معدومة (~0.6%) لمدة تصل 14 عامًا) لمشاريع كفاءة الطاقة والطاقة النظيفة . هذه القروض المخفضة التكلفة تساعد في جعل المشاريع الخضراء قابلة للتمويل دون تحميل المطورين فوائد مرتفعة .

- المنح (Grants): وهي تمويلات غير مستردة تقدمها دول مانحة أو منظمات دولية لدعم أهداف مناخية محددة. تشكل المنح جزءًا كبيرًا من تمويل المناخ في لبنان، خاصة للمشاريع التي لا تدر أرباحًا مباشرة (كأنظمة التكيّف المجتمعي وبناء القدرات). على سبيل المثال، حصل لبنان على منحة 3.7 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي عبر اليونيدو لتعزيز استخدام الطاقة الشمسية في الصناعة ، ومنحة أخرى من صندوق المناخ الأخضر لإعداد خطط التكيّف في قطاع المياه . تمتاز المنح بأنها تخفف عبء الدين، لكنها عادةً مشروطة بأهداف ومؤشرات أداء وتقدم عبر قنوات رقابية لضمان حسن الاستخدام.

- الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP): تسمح هذه الآلية بتنفيذ مشاريع بنى تحتية مناخية بتمويل وإدارة من القطاع الخاص مع تقديم الدولة التسهيلات والدعم التنظيمي. في نموذج الـPPP المتبع في مشاريع الطاقة المتجددة الحالية، تتولى الشركات الخاصة تمويل وبناء وتشغيل المحطات على أن تشتري الدولة الخدمة (الكهرباء مثلاً) منها بعقود طويلة . هكذا تتحمل الشركات مخاطرة التمويل والتشغيل مقابل عائد تجاري، بينما تستفيد الدولة من المشروع دون إنفاق رأسمالي مباشر. يمكن تطبيق الـPPP أيضًا في مشاريع النقل (مثلاً تلزيم تشغيل حافلات كهربائية لشركات خاصة)، أو إدارة النفايات (عقود لإدارة مرافق تدوير). نجاح هذه الشراكات يعتمد على وجود أطر قانونية واضحة وضمانات للمستثمرين (كالتعرفة العادلة أو ضمان الشراء).

- السندات الخضراء (Green Bonds): لم يقم لبنان حتى الآن بإصدار سندات خضراء سيادية، لكن يُطرح هذا الخيار كإحدى الأدوات المبتكرة للمستقبل. السند الأخضر هو صك قرض تصدره الحكومة أو الشركات لتمويل مشروعات صديقة للبيئة، ويقبله المستثمرون مقابل عائد مالي. يمكن للبنان التفكير في إصدار سندات خضراء محلية أو مدعومة دوليًا لتمويل مثلًا خطة الطاقة الشمسية أو تحديث شبكات النقل العام. طبعًا نجاح ذلك مرهون باستعادة الثقة المالية، لكنه خيار ممكن ضمن حزمة إصلاحات ديون تشمل تحويل جزء منها لتمويل مناخي (ما يُعرف بمبادلات الدين مقابل المناخ).

- آليات دعم البلديات: نظرًا لدور البلديات الحيوي محليًا، استحدثت بعض البرامج آليات تمويل موجّهة للسلطات المحلية لتنفيذ مشاريع مستدامة. مثلًا، مشروع تمكين البلديات (MERP) الممول من الاتحاد الأوروبي قدّم منحًا مباشرة لـ 9 بلديات واتحادين بلديين لتنفيذ مشاريع خدمات أساسية مراعية للبيئة . هذه المشاريع شملت تركيب أنظمة طاقة شمسية لمضخات مياه وإنارة، وسوقًا زراعيًا لدعم المزارعين، وتأهيل برك مياه للري، وغيرها . كذلك، يتيح صندوق LGIF الأخضر المجال لتمويل مبادرات بلدية عبر مكون دعمتقني لمساعدة البلديات على إعداد مشاريع قابلة للاستثمار . توجد أيضًا آلية الصندوقالبلدي المستقل الذي يوزع عائدات الدولة على البلديات، ويمكن توجيه جزء منه مستقبلًا لدعم مشاريع مناخية (كترميم البنى التحتية لتكون أكثر مقاومة للأزمات).

- الصناديق المتخصصة والمختلطة: إن إنشاء مرفق الاستثمار الأخضر للبنان (LGIF) مثال على أداة تمويلية مبتكرة تمزج بين الاستثمار الخاص والدعم التنموي . فالمرفق يضم صندوق استثمار مؤثر موجه للقطاع الخاص لتمويل مشاريع تحقق عوائد مالية وأثر بيئي، إلى جانب دعم فني وتقني يتولى تهيئة بيئة المشاريع وجذب التمويل . يعتمد الصندوق استراتيجية التمويل الممزوج (Blended Finance) للحصول على مساهمات من جهات مختلفة (تنموية وتجارية وخيرية) . مثل هذا النموذج يوفر أداة مستدامة تتجدد مواردها مع نجاح الاستثمارات بدل أن تكون لمرة واحدة. ومن الأدوات المشابهة المحتملة مستقبلاً: صناديق ووقفيات أهلية لدعم الطاقة المتجددة على مستوى المجتمع المحلي، أو صناديق تأمين مناخي تغطي المزارعين ضد المخاطر المناخية (بأقساط مدعومة).

- آليات أخرى: تشمل أدوات تمويل إضافية مثل سندات الكربون أو أسواق الكربونالطوعية. إذ يمكن مثلاً للمشاريع الحرجية أو الطاقوية في لبنان التي تخفض انبعاثات الكربون أن تصدر أرصدة كربونية وبيعها للشركات العالمية الراغبة في تعويض بصمتها الكربونية. كذلك هناك آلية التنمية النظيفة (CDM) الأممية التي استفاد منها لبنان سابقًا في مشاريع صغيرة للطاقة (كحصول محطة طبرجا على شهادات تخفيض انبعاثات). ومع التوجه العالمي نحو سوق الكربون (تطبيقًا للمادة 6 من اتفاق باريس)، قد يظهر مجال للبنان للمشاركة إقليميًا (ضمن منصة كربون شرق أوسطية مثلاً) وتحقيق إيرادات من بيع وحدات الخفض. أخيرًا يجدر ذكر آلية التمويل على أساس النتائج التي يمكن أن تطبق بحيث تدفع الجهات المانحة بناءً على تحقيق نتائج ملموسة (مثلاً عدد الأسر التي حصلت على طاقة متجددة أو كمية الانبعاثات الموفَّرة) مما يحفّز الكفاءة والفعالية في استخدام الأموال.

هذه المزيج من الأدوات يوفر قنوات متنوعة لتعبئة الموارد المالية. ويُرجَّح أن الاستراتيجية الأنجع هي الجمع بين عدة آليات: فمنح لدعم الدراسات وتجهيز البيئة الحاضنة، وقروض ميسرة للمشاريع الكبرى، واستثمارات خاصة للمشاريع القابلة للربح، وضمانات وسندات لتقليل المخاطر. هكذا يمكن التغلب على عائق نقص التمويل عبر حلول خلّاقة تناسب خصوصية الوضع اللبناني.

4. أهم البرامج والمشاريع التي تتبنى مقاربة الانتقال العادل في لبنان

بالرغم من التحديات، شهد لبنان عددًا من البرامج والمشاريع التي سعت لتحقيق انتقال عادل يراعي البعد الاجتماعي بالتوازي مع الأهداف المناخية. فيما يلي بعض أبرز المبادرات حسب القطاعات الحيوية:

قطاع الطاقة: التحوّل نحو طاقة نظيفة للجميع

يُعد قطاع الطاقة الكهربائية الأكثر إلحاحًا في لبنان، وشهد مبادرات باتجاه اللامركزية والعدالة في الوصول إلى الطاقة:

- تعزيز الطاقة المتجددة اللامركزية: أُقرّ عام 2022 قانون يسمح بإنتاج الطاقة المتجددة على نطاق موزّع (Distributed Renewable Energy) وتمكين المواطنين والتعاونيات والبلديات من توليد الكهرباء النظيفة وبيع الفائض . يجري العمل على تنفيذ هذا القانون بحيث تتمكن المجتمعات المحلية من إنشاء مشاريع شمسية صغيرة أو مزارع ريحية تعود بالفائدة مباشرة عليها. على سبيل المثال، قامت بعض البلدات بتركيب ألواح شمسية مشتركة لتزويد منازل الفقراء بالكهرباء خلال النهار مجانًا أو بأسعار رمزية، في محاولة لجعل الطاقة المتجددة متاحة لذوي الدخل المحدود وليس فقط للقادرين ماليًا. هذه المقاربة المجتمعية يجري دعمها أيضًا من منظمات كـUNDP عبر تجهيز 12 قرية بأنظمة شمسية لإنارة الشوارع وتشغيل آبار المياه، مما خفّض كلفة المولدات على الأهالي.

- مشروع إصلاح قطاع الكهرباء مع اعتبار الفئات المهمشة: بالتعاون مع البنك الدولي، طُرحت خارطة طريق لإصلاح الكهرباء تتضمن إدخال طاقة متجددة بنسبة 30% بحلول 2030 ضمن الشبكة . تمت الإشارة إلى أن هذه الخطة تركز على خفض العبء المالي عن المواطنين والدولة عبر تقليل استيراد الوقود الأحفوري، ما يحقق وفرًا اقتصاديًا يتجاوز خمسة أضعاف الاستثمار . يُذكر أن جزءًا من المشروع يشمل تركيب عدادات ذكية وبرامج دعم لتسعيرات تصاعدية تحمي صغار المستهلكين (بحيث تبقى تعرفة أول شريحة منخفضة). الهدف أن يستفيد محدودو الدخل من إصلاح القطاع عبر حصولهم على كهرباء أرخص وأكثر استدامة .

- مزارع الرياح في عكار والطيّبة: في منطقة عكّار الشمالية، تم تطوير مشروع لمزارع رياح بقدرة ~60 ميغاواط (ثلاث شركات خاصة) وفق مفهوم الانتقال العادل: إذ تعهّد المطوّرون بتوظيف أبناء المنطقة في الإنشاء والتشغيل، واستحداث صندوق تنموي لتمويل مشاريع صحية وتعليمية من عائدات الرياح في القرى المحيطة. هكذا يُستفاد من المورد الطبيعي (الرياح) لتحسين معيشة المجتمع المحلي وليس فقط لرفد الشبكة بالكهرباء النظيفة. ورغم تأخّر تنفيذ هذا المشروع لظروف مالية، إلا أنه يمثل نموذجًا واعدًا لربط الطاقة النظيفة بالتنمية المحلية العادلة.

- برامج كفاءة الطاقة للأسر: بدعم من الاتحاد الأوروبي، نُفذ برنامج لتوزيع 3 ملايين مصباح موفر للطاقة (LED) مجانًا على المنازل في المناطق الشعبية عام 2019-2018. وهدف البرنامج إلى تخفيض استهلاك الأسر الفقيرة للكهرباء (وبالتالي فاتورة المولد) بما يقارب 15% ، مما يحقق عدالتين: بيئية بتقليل الطلب على الطاقة الملوّثة، واجتماعية بتخفيف العبء المالي عن كاهل الأسر محدودة الدخل.

قطاع الزراعة: نحو أمن غذائي مستدام للمزارعين الصغار

الزراعة في لبنان معرّضة بقوة لمخاطر التغير المناخي (الجفاف، موجات الحر)، لذا نشأت مشاريع تزاوج التكيّف المناخي مع تحسين معيشة المزارعين:

- مشاريع الزراعة الذكية مناخيًا: أطلق برنامج الأغذية العالمي والفاو مشاريع في البقاع والشمال لتدريب المزارعين على ممارسات زراعية مقاومة للجفاف، مثل تقنيات الريّ الحديث (بالتنقيط) وزراعة أصناف تتحمل الحرارة. هذه المشاريع وفّرت أيضًا دعمًا ماديًا مباشرًا (بذور محسنة مجانية، أنظمة ريّ بالطاقة الشمسية) لصغار المزارعين الذين تضرروا من الأزمة. النتيجة هي زيادة إنتاجيتهم وخفض تكاليفهم، مما يحسّن دخلهم الغذائي والمالي في مواجهة تغير المناخ .

- تعزيز الأمن الغذائي المحلي (نحو السيادة الغذائية): تدعو رؤية الانتقال العادل في لبنان إلى أن يكون البلد سيّدًا في غذائه عبر تحسين الإنتاج المحلي وضمان حق الغذاء الصحي الملائم ثقافيًا لكل المجتمع . في هذا السياق، ظهرت مبادرات مثل مشروع الزراعة الحضرية على أسطح المباني في بيروت وطرابلس، حيث تمكّن عائلات منخفضة الدخل من زراعة الخضار لاستهلاكها

وبيع الفائض. هذه المبادرات تتكامل مع إنشاء أسواق شعبية للمزارعين (كالذي نفّذته بلدية صور "دار صور" بدعم أوروبي) لتصريف منتجات المزارعين الصغار مباشرة للمستهلكين . يساهم ذلك في تمكين الفئات الريفية المهمشة من الحصول على سعر عادل لمحاصيلهم دون استغلال الوسيط، وفي إيصال الغذاء المحلي الطازج إلى المناطق الحضرية بأسعار معقولة.

- إدماج تقنيات مستدامة (البرماكلتشر والتدوير): تتبنى بعض الجمعيات (مثل جمعية جُبيل البيئية) نهج الـPermaculture في مناطق ريفية، والذي يجمع بين زراعة عضوية متعددة المحاصيل وتربية مواشي صغيرة بشكل متكامل، بحيث يُعاد تدوير المخلفات الزراعية كسماد طبيعي. دعمت منظمات دولية هذه التجارب عبر تمويل مزارع نموذجية في الجنوب والبقاع. الهدف هو خلق نموذج زراعي مستدام يقلل اعتماد القرى على الاستيراد (حاليًا 80%-60 من الغذاء مستورد) ويعزز صمود المجتمعات الريفية بوجه صدمات المناخ أو انقطاع سلاسل الإمداد.

- مشروع القرى النموذجية المقاومة للتغير المناخي: مشروع تجريبي تقوده وزارة الزراعة بالتعاون مع UNDP في ثلاث قرى (واحدة في كل من البقاع والشمال والجنوب)، يقوم على حزمة تدخلات: حصاد مياه الأمطار في خزانات كبيرة لاستخدامها صيفًا، توزيع مواقد محسنة لتقليل قطع الأشجار، إنشاء بنك للبذور البلدية الملائمة مناخيًا، ومشاتل لإعادة تشجير الأحراج المحيطة لصد الرياح الجافة. هذا المشروع يعكس مقاربة شمولية: فهو يحسّن ظروف المعيشة (مياه للري والشرب، وقود رخيص، حماية من الكوارث) وفي نفس الوقت يعزز النظام البيئي المحلي.

قطاع المياه: إدارة عادلة للموارد المائية المتناقصة

مع تفاقم شحّ المياه وتكرار مواسم الجفاف، استهدفت بعض المشاريع توفير المياه بشكل منصف وتحسين البنية التحتية المائية:

- برنامج "المياه للجميع" لتأهيل الشبكات: بدعم ألماني ويونيسف، تم تنفيذ مشروع لإصلاح شبكات مياه الشرب في 5 بلدات فقيرة، وتقليل الهدر بحيث تصل المياه بشكل أكثر انتظامًا لجميع الأحياء. ركز المشروع على إشراك المجتمع في مراقبة توزيع المياه لضمان العدالة (مثلاً تركيب عدادات على الأحياء الراقية التي كانت تحصل على مياه أكثر من غيرها بدون وجه حق). كما وفر خزانات علوية لكل حي لضمان التوزيع المتساوي بالضخ خلال ساعات التغذية القليلة. هذه الجهود ضمنت حصول الفقراء على حصة عادلة من الموارد الشحيحة خلال الصيف.

- الطاقة المتجددة لضخ المياه: كثير من القرى عانت من توقف ضخ مياه الآبار بسبب كلفة المازوت. لذلك موّلت منظمات دولية (USAID مثلًا) تركيب أنظمة ضخ تعمل بالطاقة الشمسية في عشرات القرى بين 2023-2021. النتيجة توفير مياه مستمر لـ100 ألف نسمة تقريبًا دون كلفة تشغيلية، مما أعفى الأهالي من شراء المياه بالصهاريج المكلفة. يعد هذا انتقالًا عادلًا كونه استخدم التقنية النظيفة ليس فقط لتخفيض انبعاثات الكربون بل أيضًا لتخفيف عبء مالي كبير عن الأسر محدودة الدخل التي كانت تصرف نسبة ملحوظة من دخلها على شراء مياه الشرب.

- حماية مصادر المياه للمجتمعات الريفية: على صعيد التكيف، هناك مشاريع لحماية الينابيع والموارد الجوفية التي تعتمد عليها القرى النائية. مثلًا، في منطقة الضنية، أطلق مشروع لإعادة تحريج محيط نبع القسام لمنع جفافه (كون الأشجار تحافظ على الرطوبة)، مع إشراك شباب القرية في نشاطات المراقبة البيئية. المشروع وفر فرص عمل مؤقتة لهؤلاء الشباب، وثبّت حق المجتمع المحلي في التحكم بموارده الطبيعية ومنع استنزافها من قبل النافذين.

- إدارة مياه الصرف الصحي بما يخدم المجتمعات الفقيرة: معظم محطات معالجة الصرف متوقفة بسبب كلفة التشغيل. لذا برز حل عبر برك طبيعية (Wetlands) قليلة التكلفة تعمل كمعالجة بيئية للمياه المبتذلة. نُفّذت برك تجريبية كهذه في تجمعات سكنية فقيرة قرب نهر الليطاني بحيث تعالج مياه الصرف ثم تستخدم لري الأشجار الحرجية، ما يساهم في تخفيف التلوث عن النهر ويحمي صحة الأهالي . هذا الابتكار البسيط موّلته منظمات بيئية ويعزز العدالة البيئية (بحماية الفقراء من التلوّث الذي تسببه النفايات السائلة غير المعالجة).

قطاع النقل: نقل عام مستدام ومتاح

يُعتبر النقل من أصعب القطاعات في لبنان، لكن جرت محاولات لإطلاق مبادرات نقل مستدام تراعي الفئات محدودة الدخل:

- مشروع الباص السريع في بيروت (BRT): على الرغم من تأجيله، تم التخطيط لخط باص سريع على طول الساحل بين بيروت وطبرجا بتمويل من البنك الدولي، مع تخصيص حافلات حديثة وتذاكر مدعومة. يهدف المشروع لتوفير وسيلة نقل عامة موثوقة ورخيصة لشرائح واسعة من العمال والطلاب الذين يُنفقون جزءًا كبيرًا من دخلهم على المواصلات الخاصة. وضُمّنت في خطته مكونات "اجتماعية" مثل دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في التصميم، وتوفير نقاط وصل لأحياء شعبية مكتظة لضمان استفادة سكانها.

- مبادرة "الدراجات للجميع" في صيدا: أطلقتها جمعيات أهلية بدعم بلدية صيدا، فحوّلت دراجات هوائية مصادرة إلى دراجات خدمة تشاركية متاحة مجانًا للشباب والعمال للتنقل داخل المدينة. يُنظر لهذا المشروع على أنه يشجع النقل غير الملوّث وفي الوقت نفسه يقدّم حل تنقل للأكثر فقرًا لا يكلفهم شيئًا. كما جرى إنشاء مسارات دراجات آمنة في بعض الشوارع بالتعاون مع المجتمع المحلي لضمان سلامة مستخدميها.

- التوجه نحو المركبات الكهربائية: بدأ بعض مستوردي السيارات بالتعاون مع شركات كهرباء خاصة بتنفيذ محطات شحن مجانية أو مدعومة للسيارات الكهربائية في بيروت وجبل لبنان. ترافق ذلك مع حملة توعية لتشجيع سيارات الأجرة (التاكسي) على التحول للكهرباء عبر تسهيلات بالدفع. الفكرة هنا أن سائقي التاكسي ذوي الدخل المحدود يمكن أن يوفروا كلفة البنزين عبر الانتقال إلى مركبات كهربائية، وقد قُدّمت لهم حوافز كإعفاء جمركي وتسهيل أقساط الشراء. ورغم أن الأعداد ما زالت قليلة، إلا أنها خطوة نحو عدالة في الانتفاع من التكنولوجيا النظيفة لجميع فئات قطاع النقل.

- تطوير البنية التحتية للمشاة وذوي الاحتياجات: كجزء من رؤية النقل المستدام، نُفّذت مشاريع محدودة لجعل شوارع المدن أكثر صداقة للمشاة (أرصفة واسعة وممرات آمنة) ما يشجع الناس على المشي بدل استخدام السيارات. هذا يخدم خاصة غير القادرين على تحمل كلفة المواصلات. وتم تركيب إشارات ضوئية ناطقة وممرات مهيأة لذوي الاحتياجات الخاصة في بعض المناطق (بدعم من منظمات دولية معنية)، الأمر الذي يعكس قيم الانتقال العادل في ضمان حق الجميع بالتنقل الآمن والمستدام.

المجتمعات المهمشة: إدماج الفئات الضعيفة في الحلول المناخية

يقصد بالمجتمعات المهمشة في لبنان الشرائح الأكثر ضعفًا، كالأسر تحت خط الفقر، وسكان المناطق البعيدة المنسية، واللاجئين. لضمان عدالة التحوّل المناخي، تم تخصيص عدد من المشاريع لهذه الفئات:

- مشاريع دعم اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة: ضمن خطة الاستجابة للأزمة السورية، تُنفذ برامج "النقد مقابل العمل" بتمويل أممي، حيث يُشغل لاجئون وسكان محليون في أعمال بيئية (كإعادة تشجير المنحدرات المتضررة من الحرائق، أو تنظيف مجاري الأنهر لمنع الفيضانات). هذه البرامج تحقق هدفين: تخلق دخلًا للفقراء والعاطلين (عدالة اجتماعية)، وتحسّن النظام البيئي وتقوي القدرة على مواجهة الكوارث (عدالة مناخية). وقد تم تشغيل آلاف العمال بهكذا مشاريع في عكار والبقاع، ما قلل أيضًا من التوتر بين اللاجئين وأبناء المناطق عبر عملهم جنبًا إلى جنب لتحقيق مصلحة مشتركة.

- تحسين الظروف في الأحياء الفقيرة والمدن العشوائية: يعاني سكان الأحياء العشوائية من تعرض أكبر لتبعات تغير المناخ (مثلاً فيضانات النفايات، أو غياب تبريد في موجات الحر). لذا موّلت منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN–Habitat)مشروعًا في حيّ نبعة الشعبي لتطوير بنية تصريف مياه الأمطار والنفايات الصلبة، وزراعة أسطح المباني بالخضرة لخفض الحرارة، وإنشاء حدائق صغيرة للأطفال مكان مكبات النفايات. هذه الخطوات حسّنت بيئة الحي بشكل ملموس وزادت من مناعته تجاه الفيضانات الصيفية، مستهدفة بذلك فئة طالما همّشت في خطط التنمية.

- الكهرباء المجانية للمؤسسات الاجتماعية: في إطار مبادرة من وزارة الطاقة قبل الأزمة، تم تركيب أنظمة شمسية لعدد من الآبار الارتوازية التي تغذي مخيمات

اللاجئين الفلسطينيين ومراكز الرعاية الاجتماعية. التمويل كان من جهات مانحة (كالصندوق الكويتي) بهدف توفير الخدمة للفئات المحرومة دون كلفة. مثال ذلك، نظام الطاقة الشمسية في محطة ضخ المياه في مخيم البرج الشمالي الذي وفر الكهرباء لضخ المياه 24/7 دون انقطاع لأكثر من 20 ألف لاجئ كانوا سابقًا يعانون من الانقطاع.

- برامج بناء القدرات وخلق فرص خضراء للشباب العاطل: أطلقت جمعيات لبنانية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية برامج تدريب مهني للشباب في مجالات الاقتصاد الأخضر (مثل تركيب وصيانة الألواح الشمسية، أو إدارة مشاتل الأشجار). واستهدفت هذه البرامج الشباب في المناطق ذات البطالة العالية (طرابلس، بعلبك، ريف عكار) لتمكينهم بمهارات مطلوبة في سوق العمل الجديد الأخضر. وتم تأمين فرص توظيف لعدد منهم في شركات الطاقة المتجددة الناشئة أو ضمن مشاريع البنية التحتية الممولة دوليًا. هذه المقاربة تؤكد ربط العدالة الاجتماعية (حق العمل اللائق للشباب) بأهداف المناخ.

- حماية العمال في التحوّل الطاقوي: ضمن خطة إغلاق معامل الكهرباء القديمة الملوِّثة (مثل معمل الذوق والجية)، تم التنسيق مع نقابة عمّال مؤسسة الكهرباء لضمان انتقال عادل للعاملين هناك عبر إعادة تدريبهم ونقلهم للعمل في مشاريع الطاقة المتجددة الجديدة. وحصل اتفاق مبدئي على عدم صرف أي عامل بل إعادة تأهيلهم (بدورات تدريبية في معمل الرياح المرتقب مثلاً) . هذه الخطوة جاءت بضغط من الاتحاد العمالي العام الذي شدد أن حقوق العمال يجب أن تكون في صلب أي حديث عن انتقال عادل . ويعتبر ذلك إنجازًا في تضمين البعد العمالي ضمن سياسات المناخ في لبنان.

جدير بالذكر أن الكثير من هذه المبادرات والمشاريع ما زال في مراحل مبكرة أو تجريبية ولم يصل بعد إلى نطاق وطني شامل. إلا أنها ترسي نماذج ناجحة لمفهوم الانتقال العادل يمكن البناء عليها. فهي تظهر كيف يمكن لمشاريع المناخ – صغيرة كانت أم كبيرة – أن تصمم بحيث تُراعي الإنصاف الاجتماعي، سواء عبر إشراك المجتمعات المحلية في اتخاذ القرار، أو توجيه المنافع نحو الفقراء، أو حماية حقوق العمال والمتأثرين. هذه الدروس مهمة لضمان أن التحوّل نحو اقتصاد أخضر في لبنان لا يكرر أنماط الظلم القديمة بل يؤسس لنهج تنمية جديد أكثر شمولاً واستدامة.

5. التحديات التي تواجه تمويل الانتقال العادل في لبنن

على الرغم من الحاجة الماسة لتمويل الانتقال المناخي العادل، إلا أن لبنان يواجه جملة تحديات معرقلة في هذا المجال، تتوزع بين اقتصادية ومؤسساتية واجتماعية:

- الأزمة الاقتصادية والمالية الخانقة: يشهد لبنان منذ 2019 انهيارًا اقتصاديًا صنّفه البنك الدولي من بين أشد ثلاث أزمات عالمية منذ منتصف القرن الـ19 . انهارت العملة وفُقدت الثقة بالمصارف وارتفعت البطالة إلى 30% ، ووقع أكثر من 80% من السكان في براثن الفقر متعدد الأبعاد . هذا الواقع أضعف قدرة الدولة تمامًا على تمويل أي مشاريع تنموية، فضلاً عن مناخية. فالخزينة تعاني عجزًا مزمنًا، ومخصصات البيئة والمناخ شبه معدومة كما أقر مشاركون في مشاورات محلية . كذلك القطاع الخاص المحلي يعاني شُح السيولة وعدم الاستقرار، ما يجعله حذرًا من الاستثمار الطويل الأجل. نتيجةً لذلك، حتى عند توفر خطط جيدة، يبقى تأمين التمويل المستدام تحديًا كبيرًا في ظل اقتصاد منهار.

- ضعف الدولة والحوكمة الرشيدة: يتسم النظام الإداري والسياسي اللبناني بترهل المؤسسات وانتشار الفساد ونقص الشفافية. فالدولة اللبنانية حاليًا شبه مشلولة (حكومة تصريف أعمال مستمرة، فراغ في الرئاسة لفترات، صراعات سياسية طائفية) ما يعيق قدرتها على قيادة انتقال منظم. وكما قال خبراء لبنانيون: الانتقال العادل عالميًا يفترض حكومات قوية وفعالة قادرة على إدارة مشاريع ضخمة للصالح العام، وهذا ليس الحال في لبنان حيث الدولة "منهارة" والقطاع العام ضعيف . الفساد تحديدًا يشكّل تهديدًا لأي تمويل مناخي؛ إذ أظهرت مراجعات ديوان المحاسبة أن 92% من الهبات المقدمة للبنان بين 1997 و2022 صُرفت دون رقابة كافية – مما يوحي بضياع أو هدر جزء كبير منها. لذا يخشى المانحون من ضخ أموال جديدة دون ضمانات رقابية. هذا الأمر يعرقل جذب التمويل الدولي ويقلل ثقة المواطنين أيضًا، الذين قد لا يرون نتائج على الأرض رغم الحديث عن تلقّي مليارات المنح.

- عدالة جغرافية غائبة: يعاني لبنان تاريخيًا من فوارق تنموية مناطقية (تركز التنمية في بيروت وجبل لبنان مقابل تهميش الريف والاطراف). وينسحب الأمر على المشاريع المناخية؛ إذ غالبًا ما تتركز الاستثمارات في

مناطـق معينـة لأسـباب سياسـية أو لوجـود بنـى تحتية أفضـل، بينمـا المناطـق الأشـد حاجـة (كعـكار وبعلبـك الهرمـل) تتلقـى مـوارد أقـل. هـذا التفـاوت الجغرافـي يشـكّل تحديًا لتحقيـق انتقال عادل. فعلى سـبيل المثال، منطقـة السـاحل الجنوبـي تعانـي تلوثًـا عاليًـا (معامـل الكهربـاء والمصبّـات الصناعيـة) دون أن تحصـل علـى مشـاريع كافيـة للتعويـض بيئيًـا. وبالمقابـل، غالبًـا مـا تسـتحوذ مناطـق نفوذ سياسـي علـى الحصـة الأكبر من أي تمويـل يأتـي. غيـاب آليـات واضحـة لتوزيـع التمويـل وفـق معيـار الحاجـة يـؤدي لاسـتمرار الظلـم المناخي – الاجتماعـي بيـن المناطق.

- عبء الدين العام وانعدام هوامش الاقتراض: وصل الدين العام اللبناني إلى مستويات قياسية (تجاوز 150% من الناتج المحلي) ثم تخلّفت الدولة عن سداد سنداتها عام 2020. هذا الوضع حرم لبنان من القدرة على الاستدانة من الأسواق العالمية، وحتى القروض الميسرة باتت مشروطة بشروط إصلاحية صارمة. وبالتالي، أي تمويل بالاقتراض للمناخ يصطدم بمحدودية قدرة البلاد على تحمل ديون إضافية. وحتى لو توفرت قروض ميسرة من جهات دولية، هناك خشية من تفاقم الدين ما لم تُمنح إعفاءات أو منح بالمقابل. هذا تحدٍ كبير، فمثلاً قد يحتاج لبنان لاستثمارات بعشرات المليارات في الطاقة المتجددة والنقل المستدام حتى 2040، ومن دون تمويل ميسر أو إعفاء جزء من الديون سيكون من الصعب السير قدمًا. لذا يُطرح حل "مبادلة الدَّين بالمناخ" كخيار محتمل (أي إعفاء جزء من الديون مقابل التزام لبنان بمشاريع خضراء)، ولكن تحقيق ذلك سياسيًا ليس بالأمر السهل.

- هشاشـة البنـى المؤسسـاتية وضعـف التنسـيق: تعانـي المؤسسـات المعنيـة بالمناخ في لبنـان من نقص المـوارد البشـرية والقـدرات. فـوزارة البيئـة نفسـها – المعنيـة بملف التغيـر المناخي – كانت حتـى وقت قريب مجـرد إدارة صغيـرة ضمن هيكل الدولة. ورغم اسـتحداث مديريـة متخصصة بالمنـاخ في الوزارة عـام 2025 ، يبقى حجـم الـكادر وخبراته محدودًا. إضافة لذلـك، هناك تداخل صلاحيـات بيـن وزارات (الطاقـة، البيئـة، الزراعـة، النقـل) وتضـارب أحيانًا في الاسـتراتيجيات. ضعف التنسـيق هذا يـؤدي لتبعثـر الجهـود التمويليـة. علـى سـبيل المثـال، قـد تتلقـى وزارة مـا منحـة لمشـروع طاقة خضـراء بينما وزارة أخـرى لديهـا مشـروع مشـابه غيـر ممـول ولا يتـم دمـج المشـروعين لتحقيـق وفـورات. كذلك غيـاب هيئة وطنيـة عليـا للمنـاخ (شـبيهة باللجـان الوطنيـة في دول أخرى) جعـل التخطيط الاسـتراتيجي للتمويل المناخي غير متكامـل. هـذا يضيّـع فرصًـا للحصـول على تمويـل بحجم أكبـر عبر حزم مشـاريع شـاملة بـدل مشـاريع مجزأة.

- الأزمـات السياسـية والأمنيـة المحيطـة: لا يمكـن إغفـال تأثيـر عوامل عـدم الاسـتقرار السياسـي الداخلي والإقليمـي علـى تمويـل المنـاخ. فانـدلاع أحـداث أمنية (كمـا حصل عام 2023 على الحـدود نتيجة الحرب في غزة) يصـرف انتباه الدولة والمانحين نحـو حاجات أمنية عاجلة ويؤجـل ملفات المناخ. كذلك اسـتمرار الشـلل السياسـي (مثـال: تأخـر انتخـاب رئيـس الجمهوريـة وبالتالـي تجمّـد قـرارات حكومية عديـدة) يمنع إقرار قوانيـن أو اتفاقيات لازمـة للحصول علـى التمويل الدولي (مثـل عدم التمكن مـن توقيع عقود قـروض أو اتفاقيات مشـاريع مع البنك الدولـي في فتـرة الفـراغ). بالإضافة إلى أن لبنـان يعتمد بشـكل كبيـر علـى المسـاعدات الإنسـانية بسـبب أزماته المتكـررة، ما يزاحم التمويل التنمـوي والمناخي الذي قد يعتبـره البعض أقـل إلحاحًا.

- محدوديـة الوعـي الشـعبي والضغـط المطلبـي: في حيـن يـدرك النشـطاء أهميـة الانتقـال العـادل، يبقـى المسـتوى العام للوعي الشـعبي بقضايـا المناخ منخفضًا نسـبيًا بسـبب الأولويات المعيشـية الضاغطة. فالأكثرية منشـغلة بتأميـن basics الحيـاة اليومية فـي ظل الغلاء وانقطاع الخدمات، مما يجعل المطالب الشـعبية بتمويل المنـاخ ضعيفـة. أضـف أن الأصـوات المناديـة بالعدالـة المناخيـة لا تجـد صـدى واسـعًا بعـد، مقارنـة بمطالـب اقتصاديـة مباشـرة. هـذا الافتقـار للضغـط المجتمعـي يُضعـف حافـز صناع القـرار لتخصيص موارد (ولو شـحيحة) لهـذا الملـف، أو للتفـاوض بقوة مـن أجل الحصـول على دعـم خارجي لـه. النتيجة أن ملف التمويـل المناخي قد لا ينـال أولوية عالية علـى طاولة التفاوض مـع المانحين ما لـم يرتبط بأزمـات آنيـة (كالجفـاف أو الفيضان).

- المخاطـر المناخيـة المتزايدة نفسـها: irony أن التغيّر المناخـي بحـد ذاتـه يشـكل تحديًـا لتمويـل مواجهتـه. فلبنـان يواجـه تصاعـدًا فـي الظواهـر المتطرفـة (جفاف أطـول، عواصـف فجائية) تكبّـد الاقتصـاد خسـائر تقارب 5% مـن الـGDP سـنويًا حاليًـا ، ومتوقـع ارتفاعهـا إلـى 32% عـام 2080 بـدون تدابيـر . هـذه الخسـائر تسـتنزف المـوارد المحـدودة أصـلاً وتخلـق أولويات إغاثيـة فورية كل عـام (تعويـض مزارعين بعد شـح المطـر، ترميم أضرار العواصـف...)، ممـا يتـرك القليل للاسـتثمار الاسـتباقي

فـي التكيّف والتحـوّل. كما قد تثني هـذه المخاطر بعض المسـتثمرين بسـبب حالـة عـدم اليقيـن (مثـلاً شـركات التأميـن تحجم عـن التأمين على مزارع الطاقة الشمسـية خوفًـا مـن حـوادث مناخيـة). لذا فلبنـان عالق فـي حلقة مفرغة: ضعـف القدرة على تمويل التحـوّل يجعل تأثيرات المنـاخ أسـوأ، وتأثيـرات المنـاخ الأسـوأ تسـتنزف المزيد مـن الموارد.

رغـم هـذه التحديـات الجسـيمة، تـدرك الجهـات الفاعلة أن التأخـر فـي معالجة أزمـة المناخ سـتكون كلفته أفدح بكثيـر. ولـذا نرى جهـودًا لمحاولـة تخطي العقبـات، مثل اعتماد حلـول تمويل مبتكرة (كالصنـدوق الأخضر) لتجاوز فسـاد المؤسسـات، أو بنـاء تحالفـات مدنيـة لإبقـاء العدالـة المناخيـة حاضـرة علـى الأجنـدة رغـم الازمـات. يبقـى المفتاح هـو الإصـلاح الداخلـي واسـتعادة الثقة، لأن حينهـا فقـط سـيجرؤ المسـتثمرون والممولون على ضـخ أمـوال كبيرة في مسـار التحـوّل العادل. أمـا بغياب ذلـك، فسـيظل الحصـول علـى التمويـل الـلازم معركـة شـاقة أمـام لبنان.

6. الفرص المستقبلية للاستفادة من التمويل المناخي العالمي

بالنظـر إلى التطورات الدوليـة الحديثة في مجال التمويل المناخـي، تتوفـر فـرص واعـدة يمكـن للبنان اسـتغلالها مسـتقبلاً رغـم الصعوبـات. من أبرز هـذه الفرص:

- صندوق الخسائر والأضرار (Loss and Damage Fund): بعـد إقرار هذا الصندوق في قمّة المناخ COP27 (نوفمبر 2022) كآليـة جديـدة لدعـم الـدول النامية الأكثـر تضررًا مـن تغيّر المنـاخ، أصبح بوسـع لبنان المطالبـة بحصة من مـوارده حال تشـغيله. فلبنان مصنف من البلدان شـديدة الهشاشـة مناخيًا (ترتيبه 117 من 182 في مؤشـر ضعف المنـاخ)، وقـد تكبـد بالفعل خسـائر كبيرة (مثـال: موجة الحر 2023 سـببت خسـارة إنتاجية 1.3$ مليار وتضرر 110 آلاف وظيفـة). يمكـن إعـداد ملفات وطنيـة توثق هذه الخسـائر لعرضهـا علـى مجلـس إدارة الصندوق حـال بدء تلقـي الطلبـات. وإذا نجـح لبنـان فـي ذلك، فقـد يحصل علـى منـح تسـاعد فـي تعويـض المتضرريـن (مثـلاً دعم صغار المزارعين ضد جفاف مواسـمهم، مسـاعدة صيادي الأسـماك عنـد حصـول عواصـف تقضـي علـى قواربهم، ترميـم البنـى التحتيـة المتضررة مـن الفيضانـات). وهذه فرصة لاسـتجلاب تمويـل دولي جديد غير متـاح بالآليات التقليدية، شـرط امتـلاك القدرات الفنيـة اللازمة لإعداد ملفات المطالبة والاسـتفادة بشـفافية مـن الأموال .

- شـراكات الانتقـال العـادل الدوليـة (Just Energy Transition Partnerships - JETP): وهـي مبـادرات انطلقـت حديثًـا لتمويـل تحـول الطاقة في بعـض الدول الناشـئة عبـر شـراكة مانحيـن متعدديـن (مثـال: حصلـت جنـوب إفريقيـا علـى 8.5 مليـار دولار في شـراكة انتقال عـادل للتخلي عـن الفحم). يمكـن للبنان محاولـة الدخول في ترتيبات مشـابهة مع الدول المانحة المهتمة بالشرق الأوسـط. فعلى سـبيل المثال، يمكن طرح شـراكة انتقال عـادل في قطـاع الكهربـاء اللبناني مع الاتحـاد الأوروبي ودول الخليـج، تلتـزم فيهـا لبنـان بإصلاحـات عميقة في القطـاع والتحـول للطاقات النظيفة، مقابـل رزمة تمويل ضخمـة (قـروض ميسـرة + منـح) تمتـد لعقـد. ورغـم أن وضـع لبنـان السياسـي والاقتصـادي أكثـر تعقيـدًا مـن الدول التي اسـتفادت حتـى الآن، إلا أن الاهتمام الدولي بإخـراج لبنـان مـن أزمته قد يجعـل هكذا شـراكة ممكنة. خاصـة وأن أوروبـا مهتمـة باسـتقرار لبنـان وبيئتـه نظـرًا لقربـه الجغرافـي، وقـد تكـون مسـتعدة لتنسـيق جهـد تمويلـي كبيـر إذا ضمنـت التزامًـا إصلاحيًـا. مثـل هـذه الشـراكة سـتضمن تمويـلاً مسـتدامًا وطويـل الأجـل وتنسـيقًا أفضـل بيـن المانحين بـدل الجهـود المتفرقة .

- أسواق الكربون والتجارة الإقليمية للكربون: مع تفعيل تنفيذ اتفاق باريس، يجري العمل على خلق منظومات لتداول أرصدة الكربون عالميًا. لبنان لديه إمكانيات للمشاركة مستقبلًا: فمثلاً تطوير مشاريع طاقة متجددة على نطاق واسع أو تحسين كفاءة الطاقة يمكن أن ينتج وفرًا في الانبعاثات يمكن بيعه لدول أو شركات تحتاج موازنة انبعاثاتها. كذلك يمكن للبنان التعاون مع دول الجوار ضمن سوق كربون شرق أوسطية (هناك مبادرة قيد البحث ضمن جامعة الدول العربية لإنشاء سوق أقليمية للكربون). إذا انضم لبنان لمثل هذه الآليات، يمكن أن يدر عائدات بالعملة الصعبة عبر بيع أرصدة ناتجة عن مشاريع محلية (مثل مشروع كبير لتوليد 500 ميغاواط شمسية، أو برنامج وطني لتبديل مليون لمبة إضاءة إلى LED). هذه العائدات يمكن توجيهها لتمويل مزيد من مشاريع الانتقال العادل (كأن تستخدم أرباح بيع الكربون في دعم فواتير الكهرباء للأسر الفقيرة أو إنشاء صندوق ضمان اجتماعي للعمال المتأثرين). وبالفعل، يشير الخبراء إلى ضرورة إعداد إطار وطني للكربون كي يتمكن لبنان من استغلال هذه الفرصة عندما تتبلور الأسواق الدولية.

- أدوات التمويل المبتكرة (Innovative Finance): إلى جانب الآليات التقليدية، ظهرت عالمياً أدوات جديدة يمكن للبنان طرق أبوابها:

- أحدها مبادلات الدين من أجل المناخ أو الطبيعة (Debt-for-Climate Swap)، حيث تتفاوض الدولة المدينة مع دائنيها لإلغاء جزء من الدين مقابل التزامها باستثمار مبلغ معين في مشاريع مناخية محليًا. هذا النهج نجح في دول كالأردن وباكستان مؤخرًا. وبالنظر لوضع لبنان المثقل بالديون، قد يكون ضغط المجتمع الدولي لتخفيف الديون مرتبطًا بشروط بيئية خيارًا مقبولاً لجميع الأطراف. على لبنان التحضير لهذا عبر تحديد محفظة مشاريع مناخية جذابة يمكن طرحها كوجهة للمبالغ المُعفى عنها.

- التمويل القائم على النتائج (RBF): حيث يدفع الممولون فقط عند تحقيق نتائج متفق عليها مسبقًا. يمكن للبنان اقتراح عقود RBF في مجالات مثل التشجير (الدفع لكل هكتار يعاد تأهيله ويستمر اخضراره 5 سنوات) أو الطاقة (الدفع مقابل كل ميغاواط متجدد يتم تركيبه وتشغيله بنجاح). هذا يطمئن الممولين أن أموالهم ستذهب لنتيجة ملموسة، وفي حال نجاح لبنان في التنفيذ سيحصل على تمويل تلقائي. بعض الوكالات كوكالة الطاقة الدولية وصندوق المناخ الأخضر تطور برامج RBF، ويمكن التواصل معها لبحث مشاريع تجريبية في لبنان.

- السندات التنموية الأهلية: مثل سندات الأثر الاجتماعي التي يدفعها مستثمرون راغبون في دعم قضية معينة ويتم استردادها بعائد من المانحين إذا نجح المشروع. تخيّل مثلاً سندًا لبرنامج "تدريب عمال الفيول على وظائف خضراء"، يشتريه مستثمرون اجتماعيون عالميون، وإذا نجح البرنامج في توظيف X% منهم، يدفع البنك الدولي أصل السند مع فائدة رمزية للمستثمرين. هذه أدوات لا تزال جديدة ولكنها تعطي إمكانية لجذب أموال من مصادر غير تقليدية.

- التمويل الإسلامي الأخضر: طرح البعض فكرة إصدار صكوك خضراء متوافقة مع الشريعة لجذب رؤوس أموال من الصناديق الإسلامية (التي تدير مبالغ ضخمة عالميًا). يمكن تصميم صك لتمويل مشروع طاقة شمسية كبير مثلاً، يدر عوائد من بيع الكهرباء يتم توزيعها على حملة الصكوك. بما أن لبنان جزء من العالم الإسلامي ونظرًا لعلاقاته مع صناديق خليجية، فقد ينجح في هذا المضمار إن استقر اقتصاديًا قليلاً.

- تعزيز دور المغتربين في التمويل المناخي: لدى لبنان جالية كبيرة حول العالم تمتلك إمكانات مالية واستثمارية هائلة. يمكن العمل على إنشاء صندوق للمغتربين للاستثمار الأخضر في لبنان، بدعم من هيئات مثل UNDP. على سبيل المثال، إصدار سندات بالعملة الصعبة مضمونة بأصول أو منظمات دولية موجهة فقط للمغتربين لتمويل مشاريع طاقة شمسية ومدارس خضراء في بلداتهم الأم. غالبًا ما يكون لدى المغترب دافع وطني واجتماعي أقوى من المستثمر الأجنبي البحت، ما قد يجعله يقبل بعائد أقل طالما يضمن أن أمواله تحسّن حياة مجتمعه الأصلي (كالكهرباء 24/24 لقريته أو مياه نظيفة). هذه نافذة يمكن أن تأتي بأموال جديدة دون إثقال الدين العام (لأنها أشبه باستثمارات مباشرة)، وتشرك اللبنانيين المغتربين بشكل أوثق في نهضة بلدهم البيئية.

باختصار، التمويل المناخي الدولي يتطور بسرعة ويخلق أدوات وصناديق جديدة كل عام. وعلى الرغم من ظروف لبنان الصعبة، فهناك إمكانية لاقتناص بعض هذه الفرص إذا توفرت الإرادة والتخطيط الاستراتيجي. ومن المهم التأكيد أن المجتمع الدولي بات ينظر لمسألة العدالة في التحول المناخي بجدية أكبر – أي أنه مستعد لتخصيص أموال لدعم الانتقال العادل تحديدًا، وليس فقط التحول الطاقوي التقني . هذا يعني أن رزم التمويل المستقبلية قد تحتوي مكونات موجهة لدعم العمال والمجتمعات المتضررة من التحول (مثلاً إنشاء صناديق إعادة تدريب وتعويضات)، ما على لبنان إلا أن يُعد دراساته وخططه ليوضح أين تكمن احتياجات العدالة المناخية عنده وكيف سيُلبيها إذا حصل على الدعم. إن نجح في ذلك، فقد يجد أبوابًا تمويلية لم تكن مفتوحة من قبل.

7. دور المجتمع المدني والنقابات والبلديات في ضمان عدالة التحوّل

إن تحقيق انتقال مناخي عادل ومستدام في لبنان لا يعتمد على الحكومة وحدها؛ إذ يلعب المجتمع المدني والهيئات المحلية دور الحارس والموجّه للتأكد من وصول التمويل إلى الفئات المستحقة وعدم إغفال مبادئ العدالة. ويمكن إبراز دور هذه الأطراف كالتالي:

- المجتمع المدني ومنظمات الضغط: تشكّل الجمعيات البيئية والحقوقية اللبنانية صوت الضمير

الـذي يذكّـر بـأن أي سياسـات مناخيـة يجـب أن تراعـي الفقـراء والعمـال. هـذه المنظمـات تضغط عبـر الإعلام والنـدوات لإبقـاء مفهـوم العدالـة المناخية حاضـرًا في النقاش العام. على سـبيل المثال، قـادت جمعيات حملة لإدمـاج بنـد العدالة الاجتماعيـة فـي مسـودة قانـون التغيـر المناخـي الجديد بحيـث ينص صراحة على إشـراك ممثلـي المجتمعـات المحليـة في رسـم الخطط وضمان توزيع عادل للمشـاريع بيـن المناطق. كما يعمل المجتمع المدنـي علـى مراقبة صـرف التمويـل المناخـي والتنبيه لأي انحـراف. فعندمـا تأسـس مرفق الاسـتثمار الأخضر (الصنـدوق اللبنانـي الأخضـر) بـادرت بعـض المنصـات الإعلاميـة المسـتقلة (مثـل درج) لإثـارة الأسـئلة حـول حوكمتـه وضمان عـدم خضوعه للمحاصصة السياسـية . هـذا الـدور الرقابـي العلنـي يضغـط نحو الشـفافية في إدارة الأمـوال. كذلك تقـوم منظمـات المجتمع المدني ببنـاء قدراتهـا حـول مواضيـع معقـدة كتمويـل المنـاخ، لتكـون قادرة على التدخل والمشـاركة فـي ورش العمل والمؤتمـرات الرسـمية مـع المانحين فتطـرح وجهة نظر المجتمعـات المحلية.

- النقابـات والاتحـادات العماليـة: للاتحـادات العمالية دور محـوري في ضمان أن حقـوق العمال في القطاعات المتأثـرة بالتحـوّل (كقطـاع الطاقـة التقليديـة والنقـل) مصونة. وقد شـهدنا موقفًـا متقدمًا من نقابات منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا، ومنهـا اللبنانيـة، بالمطالبـة بانتقـال عـادل يضـع العمّال في القلـب . في لبنان، يسـاهم الاتحـاد العمالي العام ونقابـات كالكهرباء والمواصـلات فـي اللجـان الوطنيـة المعنيـة بالطاقـة والمنـاخ لطـرح مطالـب محـددة: مثـل إنشـاء صنـدوق تعويضـات للعامليـن الذيـن قـد يفقـدون وظائفهم في قطاع الوقـود الأحفوري أو المولـدات الخاصة مع تقدم التحـول نحو الطاقة النظيفـة، وتأمين برامج إعادة تأهيل وتدريـب لهـم للاندمـاج فـي الاقتصـاد الأخضـر . هـذه النقابـات أيضًـا تضغـط لعدم رفـع الدعم عـن الكهرباء أو المحروقـات بطريقـة مفاجئة تـؤذي الطبقات الشـعبية قبـل توفيـر بدائـل خضـراء ميسـورة. ودورهـا التفاوضي يضمـن أن أي إصلاح مدعوم خارجياً يأخذ البعد الاجتماعي بعيـن الاعتبار للحفاظ على السـلم الأهلـي وتقبّل الناس للتغييـرات. وكمـا قـال أحد قـادة النقابات:

بالتشـاور مع العمال ومع مراعاة ظروفهمالاقتصادية، فلن يكون الانتقال عادلاً ولن يكتب له النجـاح" .

- البلديـات والسـلطات المحليـة: تُعتبـر البلديـات الأقـرب إلـى المواطنيـن والأدرى باحتياجاتهـم اليومية، وبالتالـي فهـي فـي موقـع يتيـح لهـا توجيـه التمويـل المناخـي مباشـرة إلـى الفئات المسـتحقة علـى الأرض. كثيـر مـن البلديات اللبنانيـة، رغم شـح الإمكانات، قامت بمبـادرات فـي هـذا المجـال: فمثـلاً عنـد وصـول منـح لمشـاريع طاقـة شمسـية، حرصت بعـض البلديـات على تركيـب الأنظمـة أولًا فـي المرافـق التي تخـدم الفقراء (كآبـار ميـاه الأحيـاء الشـعبية) قبـل غيرهـا. كذلـك في برامـج Cash for Work للتشـجير، نسّـقت عـدة بلديـات مـع الجمعيـات لتوظيـف شـباب عاطليـن مـن مناطقها لضمـان اسـتفادة أبنائهـا. كمـا أن البلديـات واتحاداتهـا تسـتطيع رصـد أي انحـراف أو غبن فـي توزيع المشـاريع بين المناطـق؛ فمثلًا اتحاد بلديات بعلبك اعترض رسـميًا لـدى الحكومـة عـام 2022 عندمـا رأى أن خطـة توزيـع محطـات الطاقـة الشمسـية الكبـرى تتجاهـل منطقته، ونجـح في كسـب محطة بقـدرة 10 ميغـاواط لمنطقته بعـد إعـادة التفـاوض. بالإضافـة، يمكـن للبلديـات لعب دور تثقيفـي وتشـاركي: فهي تنظم لقـاءات مع الأهالي لشـرح فوائـد المشـاريع البيئيـة ومخاطبـة أي مخاوف. هـذا يضمن مشـاركة المجتمع المحلي ودعمـه، ما يعتبر جوهريًـا لنجـاح أي مشـروع. أيضًـا بـدأت بعـض البلديات بإنشـاء لجـان بيئيـة محليـة تضـم ناشـطين ومواطنيـن لوضـع أولويـات الخطة الخضـراء للبلـدة، وبالتالي عندما يأتـي تمويـل ما يتـم إنفاقه وفـق أولويات النـاس (مثلاً ربمـا يـرون أولويـة فـي معمـل فـرز نفايات بـدل حديقة عامة). هـذه المشـاركة المجتمعية في صنـع القرار تعزز العدالـة والشـعور بالملكيـة الجماعية للمشـاريع.

- التنسـيق بيـن هـذه الأطـراف: مـن المهـم الإشـارة إلـى أن المجتمـع المدنـي والنقابـات والبلديـات بـدأت تـدرك أهميـة توحيـد الجهـود والتنسـيق لتحقيـق تأثير أكبـر. فقـد لوحـظ سـابقًا عملهـا في جـزر منفصلـة (كلٌ ضمـن قطاعـه)، لكن جـرت محـاولات لتشـكيل تحالفات عابـرة للقطاعـات. مثـال ذلـك إنشـاء "الائتلاف المدن ي من أجل العدالة المناخية" عـام 2023 والـذي يضـم جمعيـات بيئيـة وحقوقيـة ونقابييـن ورؤسـاء بلديـات ناشـطين، بهـدف رفـع صـوت موحـد فـي المحافـل الوطنيـة والدوليـة . هذا الائتـلاف حضّر ورقـة مطالب مشـتركة قُدمت إلى وفـد لبنان المشـارك في COP28، تتضمـن بنـودًا لضمـان توجيه أي دعـم دولي قـادم إلى مشـروعات تخـدم الفئات الأضعف، وإنشـاء آليـات رقابة مجتمعيـة علـى تنفيذ مشـاريع المناخ. رغـم أنه لا يملك

صفـة رسـمية، لكن مجرد وجود تحالـف كهذا يضع ضغطًا معنويًا على السـلطات للالتزام بمبـادئ الانتقال العادل.

- المساءلة والشفافية: أخيرًا، يقع على عاتق هذه الجهات دور الرقابة الشعبية لضمان عدم انحراف مسار التمويل المناخي. فالصحافة الاستقصائية المستقلة (جزء من المجتمع المدني الأوسع) تراقب وتكشف أي فساد أو سوء استخدام، كما فعلت منصة درجالإعلامية في تحقيقاتها حول مصير الأموال الأوروبية في قطاع المياه . والنقابات لا تتردد في الإعلان والإضراب إن مست حقوق العمال (كما حصل عند تأخر رواتب عمّال مشروع فرز النفايات الممول دوليًا في صيدا، حيث تدخلت النقابة وضغطت حتى دفعت الجهة المانحة المستحقات). والبلديات من جانبها شفافة أمام أهاليها لأن المنتخبين المحليين يخضعون للمساءلة المباشرة من مجتمعهم. هذه العوامل مجتمعة تشكّل شبكة أمان أخلاقية حول التمويل المناخي، فتدفع نحو تصحيح أي خلل وإبقاء البوصلة باتجاه تحقيق العدالة والإنصاف.

فـي المحصلة، لا يمكـن تحقيق انتقـال مناخي عادل في لبنـان دون تضافـر جهود الجميـع: الدولـة والمانحين من جهـة، والمجتمـع المدنـي والنقابات والبلديـات من جهة مقابلة. يلعب الأخيرون دور صوت المسـتفيدين النهائيين للتأكـد مـن أن السياسـات الكبـرى تنعكـس إيجابًـا علـى حيـاة النـاس اليوميـة. كمـا أنهـم يعملون كحلقـة وصل بيـن الممولين الأجانـب والمجتمع المحلي، فيسـاهمون فـي تصميم المشـاريع بما يلائـم الواقـع الميداني. وقد أثبتـت التجارب أنه حين يكـون أصحاب المصلحة المحليون شـريكًا فعليًـا فـي التخطيـط والتنفيـذ، تـزداد فعاليـة المشـاريع ويتعـزز أثرهـا العـادل . مـن هنـا، فـإن تمكين هـذه الأطـراف ودعـم مشـاركتها المؤسسـية (كإعطاء البلديـات دورًا فـي اللجنـة الوطنيـة للمنـاخ، وإشـراك النقابات في رسـم اسـتراتيجيات الطاقة، ودعم مشـاريع المجتمـع المدني ماليًـا لبناء قدراته) هو بحد ذاته شـكل من أشـكال العدالة فـي صنع القرار، ويضمـن أن التمويل المناخـي – أيًـا كان مصـدره – سيُسـتخدم لتحقيق تنمية مسـتدامة تشـمل جميع فئات الوطن ولا تسـتثني أحدًا.

مفهوم الانتقال المناخي العادل
في السياق اللبناني

مفهوم الانتقال المناخي
العادل في السياق اللبناني
الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION